المناور للكندري : ما خطة التنمية لهيئة شؤون ذوي الإعاقة

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالين برلمانيين إلى وزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، عن سبب تأخير تنفيذ قرار هيئة شؤون ذوي الإعاقة رقم 210 لعام 2017 طوال ثلاث سنوات تقريبا ومشاريع خطة التنمية للهيئة .

ونص السؤال الأول على ما يلي: عندما صدر القانون رقم «8» لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عرف المشرّع الشخص ذا الإعاقة ولم يحدد له سن معينة، ومنذ صدوره والعمل به في 2010/5/21 لم يمنع أحد من ذوي الإعاقة من التقدم لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة مهما كان عمره وقت تقديم الطلب حتى تاريخ 2017/5/28 عندما أصدرت مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د. شفيقة العوضي القرار رقم «210» لسنة 2017 بشأن اللائحة التنظيمية للقانون رقم 8 لسنة 2010 ومنعت في المادة «15 فقرة 2» من القرار الإداري رقم «10» لسنة 2017 الشخص ذا الإعاقة من التقدم بطلب اعتباره ذا إعاقة إذا كان عمره يزيد على «65» سنة ميلادية عند تقديم الطلب حيث نصت على أنه:

«يستحق الشخص ذو الإعاقة الشديدة أو المتوسطة العاجز عن العمل معاش إعاقة يصرف له من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحدد قيمته حسب حالته الاجتماعية وفقا لشروط معينة منها، ألا يقل عمره عن «21» سنة أو «28» سنة إذا كان مستمرا بالدراسة ولا يزيد على «65» سنة ميلادية عن تقديم الطلب».

ولما كان هذا القرار الإداري سالف الذكر مخالفا لأحكام الدستور والقانون رقم «8» لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخروجا عن إرادة المشرع وأحكام الدستور والقانون، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما الإجراءات التمهيدية التي سبقت إصدار القرار الإداري رقم «210» لسنة 2017 الصادر من السيد مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟ والأسباب التي دعت إلى اتخاذ ذلك القرار، وهل عرض مقترح المادة «15 فقرة 2» من القرار الإداري على المجلس الأعلى للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ومجلس إدارة الهيئة؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من محاضر تلك الجلسات -إن وجدت-.

2 - ما المعيار الذي استندت إليه الهيئة بتحديد عمر «65» سنة ميلادية؟ وبيان المبررات القانونية لهذا التحديد ولماذا لم تختاروا سنا أقل أو أكبر من «65» سنة؟

3 - ما أسباب الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في عدم إيقاف صرف راتب الإعاقة منذ صدور قرارها؟ وما الداعي لعدم التنفيذ طوال ثلاث سنوات تقريبا؟ ومن المسؤول عن التأخير في ذلك؟ وهل حوسب المسؤول عن عدم تنفيذ قرار الهيئة في وقتها؟

4 - هل طلبت الهيئة عند إصدار قرارها رقم «210» لسنة 2017 رأي إدارة الفتوى والتشريع؟ مع تزويدي بالمراسلات -إن وجدت-.

5 - ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن معالجة التقارير الواردة من الجهات الرقابية بالدولة «ديوان المحاسبة - ديوان الخدمة المدنية - جهاز المراقبين الماليين وغيرها» منذ سنة 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وتزويدي بكيفية معالجة كل مخالفة واردة من الجهات الرقابية بالدولة.

6 - كشف بأسماء ومؤهلات كل من يتقاضى مكافآت بالهيئة، سواء كانوا مستشارين أو موظفين معينين أو منتدبين لديها وأماكن عملهم والمبلغ الذي يتقاضونه والأعمال التي يؤدونها وساعات عملهم خلال الفترة من 2017/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال. ونص السؤال الثاني على ما يلي:

انضمت دولة الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013 وكذلك في العام والوقت نفسه صادقت على بنود الاتفاقية ما ألزم دولة الكويت بتنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقية، وسعيا إلى تحقيق الحياة الكريمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق المشاركة الفاعلة والكاملة في المجتمع.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - عدد مشاريع خطة التنمية للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ عام 2013 حتى عام 2020، مع بيان نسبة الإنجاز السنوي لكل مشروع والخطوات والمراحل التفصيلية لتحقيق الإنجاز.

2 - الجهات والفئات المستفيدية فعليا من هذه المشاريع، مع بيان نسبة الاستفادة ومجال الاستفادة.

3 - عدد مشاريع الهيئة الفعلية الحالية والمشاريع التي ألغيت.

4 - عدد المشاريع المكتملة وغير المكتملة.

5 - الآلية المتبعة من الهيئة في تحقيق المشاريع.

6 - نسبة تحقيق الهيئة للدمج الشامل فيما يتوافق مع ما جاء في مواد القانون رقم «8» لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

عبد الكريم الكندري يوجه 4 أسئلة لوزراء الداخلية والعدل والمالية والخارجية

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري 4 أسئلة لوزراء الداخلية والعدل والمالية والخارجية.

ونصت الأسئلة على التالي:

سؤال إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - أعلن وزير الداخلية السابق عن إجراء تحقيق حول ما أثير ونشر من تسريبات تخص التحقيق فيما يسمى بقضية «الصندوق السيادي الماليزي» والذي ظهر فيه مدير جهاز أمن الدولة وهو يتحدث ويلقن المتهم الشيخ صباح جابر المبارك الصباح أقواله قبل بداية التحقيق، لذا يرجى تزويدي بقرار لجنة التحقيق وما توصلت إليه من نتائج، وهل تقدمت وزارة الداخلية ببلاغ بحق مدير الجهاز السابق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من بلاغ الإحالة إلى النيابة العامة مع إخفاء الأسماء.

2 - هل أجرت وزارة الداخلية تحقيقا فيما أثير ونشر وتسرب من مشاركة مدير جهاز أمن الدولة السابق مع الشيخ حمد جابر المبارك الصباح لمعلومات تفيد التجسس على مواطنين ونواب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما نتيجة التحقيق؟ وهل قدمت الوزارة بلاغا إلى النيابة العامة بمواجهتهم؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من البلاغ مع إخفاء الأسماء.

سؤال إلى وزير العدل نواف الياسين نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما الإجراءات المتخذة والقرارات الصادرة من النيابة العامة بشأن كل من ساهم أو تورط عن عمد أو بسبب الإهمال أو تستر على المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟

سؤال إلى وزير المالية خليفة حمادة

نص السؤال على ما يلي: لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - هل أجرت وحدة التحريات المالية الكويتية تحقيقا داخليا للوقوف على أسباب التأخر في تقديم البلاغ بحق المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وهل ثبت أن هناك تسترا أو إهمالا أو اشتراكا من القياديين أو العاملين بالوحدة مع المتهمين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنتيجة التحقيق.

-2 هل أجرى بنك الكويت المركزي تحقيقا داخليا للوقوف على أسباب التأخر في تقديم البلاغ بحق المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وهل ثبت أن هناك تسترا أو إهمالا أو اشتراكا من القياديين أو العاملين بالبنك مع المتهمين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنتيجة التحقيق.

3 - هل تلقى البنك بلاغات من البنك الصناعي التجاري الصيني في دولة الكويت تفيد بوجود عمليات مالية تحمل شبهة غسل أموال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها وما الإجراء الذي اتخذه البنك حيال هذه الملاحظات منذ تلقيها؟

4 - هل راجع البنك إجراءاته حول قضايا غسل الأموال للوقوف على وأسباب ازدياد هذه الجرائم بالكويت وكيفية التصدي لها؟

سؤال إلى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد

نص السؤال على ما يلي:

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل طلبت دولة ماليزيا من تلقاء نفسها أو بناء على عرض من دولة الكويت إجراء مفاوضات أو تسويات أو دفع مبالغ بصفة تعويض لإغلاق أو تسوية أو وقف الملاحقة القانونية على دولة الكويت أو المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ومن القائم على تلك الإجراءات؟ ومن أمر باتخاذها؟

المويزري للخالد : ما إجراءات الحفاظ على ثروات الدولة وتحقيق الرخاء

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا برلمانيا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد عن الإجراءات التي قام بها للحفاظ على ثروات الدولة وضمان تحقيق الرخاء للشعب الكويتي.

ونص السؤال على ما يلي:

انتشار الفساد والتعدي على المال العام المتعاظم شوه سمعة الكويت وأدى إلى وضع اسم دولة الكويت في ذيل قوائم معظم المؤشرات العالمية ماعدا احتلالها مركزا متقدما في قائمة أكثر الدول انتشارا للفساد، وأثر ذلك أثرا سيئا وبالغا على الدولة والشعب الكويتي وعلى ثروتها.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

ما الإجراءات التي قمتم بها للحفاظ على ثروات البلد وسمعتها وضمان تحقيق الرخاء للشعب الكويتي، كونكم تتولون رئاسة مجلس الوزراء المسؤول عن رسم السياسات العامة للحكومة والمشرف على تنسيق العمال بين الوزارات المختلفة، كما ورد في نصوص المادة 123 والمادة 127 من الدستور؟

تتمات

الأمير تسلم

في سياق ذي صلة بتطورات العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، عقب استقالة الحكومة ، أكد نواب أن تفاعل الوكلاء والقيادات في الحكومة ، وتواصلهم مع اللجان البرلمانية ، يوصل رسالة إيجابية عن عمل دولة المؤسسات ، وعدم تعطيل أعمالها تأثرا بالظروف السياسية التي قد تتعرض لها الحكومة في العمل السياسي والبرلماني ، والقابلة للحدوث في أي وقت

وشدد النائب ثامر السويط أن متابعة مصالح المواطنين مسألة مهمة ، يجب الا يتم تعطيلها لأي من الأسباب.

من جهته أعلن النائب مبارك العرو أن البيان الذي أصدره أمس الأول مع مجموعة من النواب ، استهدف وضع معيار أساسي للتعامل مع الحكومة القادمة.

وقال العرو إن البيان تضمن ملفات جزء منها يختص بأولويات تشريعية ، مثل تعديل قانون الانتخاب وغيره من القوانين، وجزء آخر يختص بجوانب رقابية ممثلة ببعض القضايا المتعلقة بالمال العام.

ولفت إلى أن البيان يشير إلى جانب سياسي مهم ، هو ضرورة وضع المصالحة الوطنية على طريق الحل ، مضيفا : «إن البيان على طاولة الحكومة القادمة وننتظر منها خطوات إيجابية بهذا الشأن ، وأولى هذه الخطوات أن تأتي في تشكيلها بشخصيات قادرة على إدارة الملفات العالقة ، ومواجهة الرأي العام وإقناعه بكفاءتها، وأن تكون الحكومة القادمة قادرة على إعلان برنامج عمل وإنجازه».

وقال : «ننتظر حكومة بشخصيات بعيدة عن خارطة المحاصصة وقريبة من معيار الكفاءة والأمانة» ، مؤكدا في الوقت نفسه أن البيان ليس عبارة عن قائمة محتكرة أو مغلقة ، بل إن كل نائب يتفق مع ما جاء في البيان يعتبر نفسه جزءا منه ، حتى لو لم يكن موقعا عليه.

وأوضح أن البيان كان واضحا والهدف منه كان واضحاً كذلك ، وهو إيجاد أرضية عمل مشتركة بين كل الأطراف بلا استثناء، متمنيا الخروج في النهاية كنواب وحكومة بإنجازات تعيد الأمل وتفتح الأفق .

الناصر خلال احتفال

جميعا أوجه هذه المباركة إلى والدنا وربان سفينتنا صاحب السمو ، على هذا الإنجاز الذي تحقق ، كذلك لا يفوتني أن أذكر أن الثلاث سنوات ونصف الماضية كانت مليئة بالمرارة والألم في عالمنا ومجتمعنا الخليجي، ونحن نستذكر ومنذ اليوم الأول توجيهات المغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه ، وكل الزيارات المكوكية التي قام بها منذ اليوم الأول وفي شهر رمضان المبارك، وهو يجول بين الدول لرأب الصدع ولم الشمل ، وكذلك أستذكر المتابعة الدقيقة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، لكل التفاصيل المتعلقة بإنجاح قمة العلا.

وأكد وزير الخارجية أن هذا التقدير والتكريم من لدن سيدي صاحب السمو أمير البلاد ، لهو تقدير وتكريم لكل الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة منذ 60 عام ، بدءا من المغفور له بإذن الله الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح أول وزير للخارجية ، وكذلك تقديرا لراعي السياسة الخارجية الكويتية والذي بنى هذا الصرح العتيد المغفور له الشيخ صباح الأحمد رحمه الله أمير الكويت السابق ، واستكمالا كذلك لجهود الشيخ الدكتور محمد صباح السالم ، وجهود أخي الكبير سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، إبان توليه منصب وزير الخارجية ، ونستذكر كذلك بالتقدير وزراء الدولة الذي تعاقبوا على هذا المنصب ، السيد سعود العصيمي ، وسمو الشيخ ناصر المحمد ا، والأخ والأستاذ سليمان ماجد الشاهين ، وجميع الآباء المؤسسين لوزارة الخارجية ، وهو تقدير عظيم كذلك للعمل الدبلوماسي الكويتي ، وتقدير لكل الذين استشهدوا من دبلوماسيي وزارة الخارجية أثناء أدائهم الواجب في الخارج ، وتقدير لكل الذين أفنوا أعمارهم في الغربة في الخارج خدمة للكويت ومصالح الكويت وأبنائها ، وتقدير لكل العاملين في الوزارة وتقدير للجيل الصاعد في وزارة الخارجية ، والذي يتطلع إلى النهضة الشاملة وتعميد هذا الصرح والحلم الجميل للدبلوماسية الكويتية ، وأيضا لكل من هم خارج هذه المؤسسة ويتطلعون إلى الإنضمام إلى هذا الركب».

بلومبيرغ

[illegible]

مؤسسة البترول

المجلس قرارته المتعلقة بهذا الشأن.

وأوضح أن مجلس الإدارة كلف الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت عماد سلطان ، القيام بمهام الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج «بالوكالة» ، بالإضافة إلى مهام عمله.

وأفاد بأن المجلس كلف أيضا الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وليد البدر ، القيام بمهام الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «بالوكالة» ، بالإضافة إلى مهام عمله.

وذكر أن مجلس الإدارة كلف العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية عبدالناصر الفليح ، القيام بمهام الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية «بالوكالة» ، إضافة إلى مهام عمله ، على أن تبدأ قرارات التكليف اعتبارا من 1 فبراير المقبل.

وقال هاشم إن المجلس قرر استمرار تكليف الشيخ نواف سعود الصباح الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية ، للقيام بمهام الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «بالوكالة» بالإضافة إلى مهام عمله.

وأعرب عن ثقته الكبيرة وثقة مجلس إدارة المؤسسة في الصف الثاني من نواب الرؤساء التنفيذيين بالشركات النفطية التابعة ، مؤكداً أهمية مضاعفة الدعم للرؤساء التنفيذيين واستمرار العمل بروح الفريق الواحد ، في سبيل تحقيق التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.

تصفية عمالة

وقال نائب مدير عام الهيئة لحماية القوى العاملة الدكتور مبارك العازمي ، في تصريح صحفي أمس ، أنه سيتم منح المقاولين مهلة لن تتعدى الشهر لتنفيذ اجراءات التصفية ، مشيرا إلى أنه في حالة عدم التزامهم سيتم اخطار الهيئة بذلك.

وأوضح العازمي أن هذا الاجراء يأتي في ضوء التكليف الصادر من مجلس الوزراء ، بمتابعة التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة ، لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه معالجة مواطن الخلل في العقود الحكومية المنتهية ، في ضوء توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية التي صدرت بناء على التقرير المقدم من الهيئة.

أضاف أنه يجري التنسيق مع كل الجهات المالكة للعقود الحكومية المنتهية ، لاستخدام الصلاحيات التي رسمها القانون في معالجة أوضاع تلك العقود ، سواء المشار إليها بقانون المناقصات العامة أو المنصوص عليها بقانون العمل والقرارات الصادرة تنفيذا له.

وذكر أنه يجري التنسيق حاليا مع الجهاز المركزي للمناقصات العامة ، لاشتراط تضمين أوراق المناقصات المطروحة من قبل الجهات الحكومية شرطا يلزم المناقصين بتقديم شهادة «براءة ذمة» صادرة عن الهيئة.

وأشار إلى أن تلك الشهادة يتم إرفاقها ضمن أوراق عطاءاتهم ، بعدم وجود أي ايقافات على عقودهم الحكومية المنتهية أو المتعثرة إذ سيتم استبعاد العطاءات التي لا تتضمن هذه الشهادة.

وأكد العازمي أن تقدير مجلس الوزراء لجهود الهيئة المبذولة بشأن هذا الموضوع ، يضع على عاتق الهيئة عبئا كبيرا للمضي قدما في تفعيل تلك الاجراءات بخطى حثيثة ، لاسيما أنها تهدف للمصلحة العامة فضلا عن آثارها الايجابية محليا ودوليا.

وأفاد أن ما يتم بذله من جهود مستقبلا من الجهات الحكومية صاحبة العقود المنتهية ، سيكون لها عظيم الاثر في تفعيل توجيهات مجلس الوزراء في هذا الشأن ، حيث وجه المجلس نحو قيام الهيئة برفع تقارير عن مدى التجاوب الذي تم إبداؤه من كل الجهات ، بشأن الالتزام بتلك التعليمات.

السند

أكدت الوزارة شفاء 234 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 149809 حالات.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند ، إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 48 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد 19» ومازالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 5119 حالة.

أضاف السند أن عدد المسحات التي تم اجراؤها في الساعات ال24 الماضية بلغ 11567 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 1359421 فحصا.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

الصحية

تعديلات على قوانين الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وقانون العمل الخيري، ومشروع قانون المنظمات النقابية والمساعدات العامة والتأمين الصحي والمتوقع إحالتها للجنة قريبا.

من جهة أخرى أوضح حماد ان الاجتماع ناقش إجراءات وزارة الصحة في مواجهة وباء «كورونا» ، من خلال بحث القانون المعدل لقانون الاحتياطات الصحية، وأيضا بحث حملة التطعيم ضد الوباء وكمية اللقاحات المتوافرة حاليا وسبل الإسراع في استكمال الحملة.

وأوضح أن اللجنة استمعت إلى شرح مفصل عن الطعوم المستخدمة في العالم وعن الشركات المتعاقد معها لتوفير اللقاحات للكويت.

أضاف أن ممثلي وزارة الصحة أفادوا بأن اللقاح «فايزر» تصنعه شركة عالمية أميركية ، وتم التعاقد المباشر من قبل وزارة الصحة مع الشركة لتوفير مليون لقاح يكفي لتطعيم ٥٠٠ ألف شخص، مشيرا إلى أن فاعلية اللقاح تبلغ أكثر من ٩٠ ٪ .

وأشار إلى أنه «فيما يتعلق باللقاحات الأخرى فقد أفاد مسؤولو الصحة أن لقاح «موديرنا» هو لقاح أميركي - ألماني الصنع وتبلغ نسبة المناعة فيه أكثر من ٩٠ ٪ ولكن لم يتم التعاقد بشأنه، و لقاح «استرا زينيكا» بريطاني الصنع ونسبة فاعليته تبلغ ٧٠ ٪ وتم التعاقد بشأنه عن طريق وكيل محلي لتوفير ٣ ملايين لقاح تكفي لتطعيم مليون و ٥٠٠ ألف شخص».

ونوه إلى إفادة مسؤولي الصحة عن وجود لقاح آخر اسمه «سيو فارم» وهو لقاح إماراتي- صيني ، وفاعليته ٨٠ ٪ لم يتم التعاقد بشأنه.

وأكد حماد أنه بحساب عدد اللقاحات الواردة للكويت فإنها تكفي فقط لتطعيم مليوني شخص وهذا يعني أن مليونين و٧٧٦ ألف شخص من سكان الكويت سيبقون بلا تطعيم، كما أن التعاقدات على اللقاحات هي لمدة سنة واحدة .

وقال إن اللجنة طلبت من وزارة الصحة توفير اللقاحات المطلوبة لتغطية عدد سكان الكويت بالكامل خلال سنة واحدة من خلال التعاقد المباشر مع وزارة الصحة.

الجنايات

حيثياتها أن أموال الدولة في الخارج، ومن خلال المكتب الصحي هناك، تعرضت لجريمة الاختلاس على مدى فترات متفاوتة.

أمريكا

قدمه 3 مشرعين ديمقراطيين يتهم ترامب بالتحريض على التمرد، ما يتيح بدء إجراءات لمحاكمته في الكونغرس قبل 8 أيام فقط من انتهاء ولاية ترامب.

وكانت لجنة القواعد في المجلس أقرت قواعد المناقشة والتصويت للمحاكمة البرلمانية لترامب، وستكون الثانية منذ توليه السلطة في يناير 2016.

وكان ترامب قد وجّه خطابا الأربعاء الماضي أمام حشد من أنصاره المجتمعين في واشنطن لرفض تصديق الكونغرس على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في نوفمبر الماضي وفاز فيها المرشح الديمقراطي جو بايدن.

وفي اليوم نفسه، اقتحم أنصار ترامب مبنى الكونغرس وتسبب ذلك في مقتل 5 وجرح آخرين، وتعطيل إقرار مجلسي الكونغرس على نتائج الانتخابات الرئاسية لساعات، وهو الحدث الذي خلّف صدمة كبيرة في الولايات المتحدة وفي العالم.

وإذا أقر مجلس النواب مساءلة ترامب، فسوف يحاكم أمام مجلس الشيوخ، ويتعين موافقة ثلثي أعضاء المجلس لإدانته، وهو ما يتطلب موافقة الأعضاء الديمقراطيين و17 جمهوريا على الأقل من أعضاء المجلس الـ100 لصالح الإدانة.

ويمكن أن يستغل الديمقراطيون أيضا المحاكمة للتصويت على منع ترامب من الترشح لمنصب الرئاسة مرة أخرى، وكان ترامب صرح في السابق بأنه يعتزم الترشح لانتخابات عام 2024.

من ناحية أخرى، قدم 6 نواب جمهوريين مشروع قرار لتوبيخ ترامب، بسبب محاولته إلغاء الانتخابات الرئاسية بشكل غير قانوني، وانتهاكه قسَم توليه المنصب.